

الهدف: يسعى المجلس التنسيقي للعمل الاهلي الفلسطيني، والذي يضم شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية وشركائها في الهيئة الوطنية للمؤسسات الاهلية الفلسطينية والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية الى تشخيص حالة المجتمع المدني الفلسطيني وتحليل قدراته، امكانياته واحتياجاته. وذلك لتوفير الارضية المعلوماتية اللازمة لتطوير برنامج تدخل هادف يسعى الى تحسين فرص استدامة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وتعزيز موقعه وتفعيل دوره في التنمية المجتمعية والنضال الوطني، وتقوية مساهمته في التغيير الاجتماعي وفي التنمية، في مواجهة الأخطار والتحديات بشكل أكثر فعالية.

منهجية العمل: تم اعتماد منهجية المشاركة لتنفيذ المهام المناطة بهذه الخدمة البحثية الاستشارية، وبما يشمل مشاركة ذوي الشأن وذوي العلاقة، في جميع مراحل العمل من حيث التخطيط، التنفيذ والتقييم للخدمات الاستشارية، بمن فيهم اعضاء المجلس التنسيقي للعمل الاهلي الفلسطيني، فريق عمل المشروع في الهيئة والاتحاد وشبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، وعينة مختارة عشوائيا من المنظمات الاهلية والخيرية الفلسطينية وبعض الشبكات المتخصصة العاملة في مجال العمل الاهلي، بعض ممثلي القطاع الخاص، الاتحادات وبعض الهيئات الرسمية.

اعتمدت المنهجية في تحديد مقياس المجتمع المدني على اداة خاصة بتقييم المجتمع المدني تم تطويرها وإعدادها بالاعتماد على منهجية (CIVICUS) المستخدمة دوليا ومقياس المجتمع المدني (Civil Society Index) يعتمد على اربع محاور رئيسية، بنية المجتمع المدني البيئة الخارجية والتي يعمل فيها المجتمع المدني، القيم التي تقود عمل مؤسسات المجتمع المدني، ودرجة التأثير التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.

- تم تنفيذ البحث على عدد من المراحل تمثلت النشاطات بشكل رئيسي على التالي:
- عقد اجتماعات توضيحية مع ممثلي الشبكات الاهلية، مراجعة كافة الأدبيات ذات العلاقة بالخدمات الاستشارية، تطوير منهجية الدراسة برؤيتها النهائية، تشكيل فريق مشترك من مجلس تنسيق العمل الاهلي الفلسطيني وفريق البحث لمناقشة الخطوات المنهجية والمرجعية للبحث
 - تنفيذ دراسة تحليلية لمفهوم المجتمع المدني في السياق الفلسطيني واشتملت بشكل اساسي على مراجعة كافة الأدبيات ذات العلاقة، مراجعة التجارب والادبيات الدولية التي عملت على المؤشر وذات قرب اجتماعي واقتصادي وسياسي بالحالة الفلسطينية، تقديم ورقة عمل اولية حول تعريف المجتمع ورقة مفاهيمية عن مفهوم المجتمع المدني في السياق الفلسطيني، كما تم عمل تحليل ذوي الشأن (Stakeholders Analysis).
 - تطوير الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني الفلسطيني وتم الاتفاق على الترميز بالبحث على التركيز على الاطر والمؤسسات المعروفة باسم المؤسسات غير الحكومية والتي تعمل وفقا لقانون رقم (1) لعام 2000 (المؤسسات الاهلية والجمعيات الخيرية) واعتماد قوائم المؤسسات الاعضاء في الشبكات الثلاث. الذي بلغ بالاجمال 410 منظمات، بعد استثناء التكرارات في العضوية وفي القوائم.
 - تطوير "المؤشر" وأدوات البحث النوعية والكمية حيث تم تطوير استمارة مبدئية تحتوي على المؤشرات الاساسية لمؤسسات المجتمع الاهلي الفلسطيني لاستخدامها كأساس لقاعدة البيانات المحسبة ولخارطة المنظمات الاهلية. كما تم تطوير مقياس المجتمع المدني بناء على مراجعة مقياس Civicus Civil Society Index وتطويره وتعديله بما يتناسب مع الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني الفلسطيني وبما يتوافق مع احتفاظ المؤشر بعناصره الاساسية لضمان شفافية وملائمة المؤشر لتكون اداة بحث نوعي وكمي كما تم تطوير برنامج محوسب يستعمل لتعبئة الاستمارة ومن ثم يستخدم كقاعدة بيانات للمنظمات الاهلية.
 - تشكيل فريق العمل الميداني والذي غطى جميع المناطق الجغرافية: الضفة الغربية، القدس وقطاع غزة. كما تم تحديد العينة الواجب استهدافها من قبل العمل الميداني. بهدف تطوير قاعدة المعلومات (خارطة العمل الاهلي) تم استهداف، وبعد عملية التدقيق، بلغ اجمالي عدد المؤسسات المستهدفة 410 منظمة. بهدف تطوير المقياس وتحديد حالة المجتمع المدني تم استهداف ما يزيد عن 35% من المؤسسات الاعضاء في الشبكات المختلفة (115 مؤسسة)، احدين بالاعتبار قطاعات ومجالات العمل، التوزيع الجغرافي العادل للمؤسسات الفاعلة.
 - ولغاية جمع المعلومات النوعية لتطوير المقياس CSI تم عقد ورش عمل ولقاءات مع ممثلي المجموعات المكونة للمجتمع المدني والمستهدفين (الاحزاب السياسية، النقابات المستقلة، الاتحاد العام لنقابات العمال، مؤسسة نسوية، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم)، مؤسسة امان، مراجعة الاعلام، الشبكات المتخصصة (متننى مناهضة العنف ضد المرأة، ائتلاف حقوق الانسان).
 - تم تحليل كافة المعلومات التي تم جمعها بعم ان تم تدقيقها والعمل على كتابة التقرير النهائي بما فيها استخلاص المؤشر (المقياس) منها بما يضمن معلومات على المحاور الاربعة سابقة الذكر ووضع علامات لكل مؤشر وكل مكون.

واجه فريق العمل الميداني عددا من العقبات لعل اهمها: تكرار عضوية المؤسسة الواحدة في سجلات اكثر من شبكة وبشكل ملحوظ تكررت المؤسسات في سجلات عضوية الهيئة واتحاد الجمعيات الخيرية، عدد من المؤسسات المسجلة غير

فاعلة منذ سنوات، بعض الجمعيات مسجلة كتعاونيات، رفض بعض المؤسسات للتعامل مع فريق العمل الميداني بالرغم من وجود رسالة بهذا الخصوص، بما في ذلك خمسة جمعيات من محافظة نابلس، زيارة الموقع المحدد للمؤسسة وتبين عدم وجود مؤسسات ومحدودية التجاوب من بعض المؤسسات وصولاً الى تعبئة استمارة واحدة ورفض تعبئة الاستمارة الأخرى.

يتكون التقرير النهائي من جزئين أساسيين، يطرح الجزء الأول من التقرير خلفية عن المجتمع المدني الفلسطيني وتطوره بناءً على الورق المفاهيمية التي تم تطويرها أثناء البحث بالإضافة الى تعريف المجتمع المدني ومكوناته بناءً على الورقة المفاهيمية حول المجتمع المدني المعتمد لدى (CIVICUS) بالإضافة الى عرض لاهداف البحث والمنهجية التفصيلية التي اعتمدت.

اما الجزء الثاني من التقرير فركز على عمليات التحليل لمكونات مقياس المجتمع المدني الاربعة المختلفة بالاعتماد على كافة المعلومات التي تم جمعها من مختلف المصادر وجاء التحليل كالتالي:

البنية: اشتمل تحليل بيئة المجتمع المدني على (6) مؤشرات وهي:

1. **انتشار المشاركة:** تم تحليلها بناءً على مدى انتشار وانخراط (مشاركة) المواطنين في المجتمع المدني بما يشمل مشاركة جماهيرية في الحياة السياسية وحصول المؤسسات على تبرعات منتظمة لقضايا انسانية، المشاركة في عضوية المنظمات الاهلية، اعتماد المؤسسات على العمل التطوعي والمتطوعين، وحصل مؤشر انتشار المشاركة على (2.4) من اصل (3) بناءً على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وبهذا يمكن التصريح بان المشاركة بين منظمات المجتمع المدني منتشرة بشكل ملحوظ .

2. **عمق مشاركة المواطنين:** تم تحليلها بناءً على عمق ومعنى مشاركة المواطنين في المجتمع المدني، مدى تكرار وكثافة انخراط الناس في نشاطات المجتمع المدني، حجم تبرع الاشخاص الذين يفعلون الخير على اساس منتظم سنوياً، وحجم العمل التطوعي المنفذ لصالح منظمات المجتمع المدني، وحصلت عمق المشاركة على علامة (2) من اصل (3) بناءً على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وبهذا يمكن التصريح بان عمق المشاركة بين منظمات المجتمع المدني جيد ولكنه لا يرقى الى مؤشر انتشار المشاركة.

3. **تنوع المشاركين في المجتمع المدني:** تم تحليلها بناءً على التنوع في التمثيل في ساحة المجتمع المدني ومشاركة كافة المجموعات المجتمعية بشكل متساوي في المجتمع المدني، تعدد المجموعات المجتمعية التي تشارك في نشاطات المؤسسات او تستهدفها المؤسسات في خدماتها والفئات الممثلة في قيادة منظمات المجتمع المدني، وحصل تنوع المشاركين في المجتمع المدني على علامة (2.5) من اصل (3) بناءً على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وبهذا يمكن التصريح بان هنالك تنوع ملحوظ وملمس للفئات الناشطة والفاعلة والمستهدفة بين منظمات المجتمع المدني.

4. **مستوى التنظيم:** تم تحليلها بناءً على حسن تنظيم المجتمع المدني، نوعية المشاركة ومستواها ويشمل وجود الاجسام المظلاتية (الشبكات) التي تتمتع المؤسسات بعضويتها وفعاليتها هذه المظلات، وفعالية جهود التنظيم الذاتي المبذولة من قبل مؤسسات وشبكات العمل الاهلي لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، مستوى دعم البيئة المحيطة للمجتمع المدني، والعضوية في شبكة او مظلة دولية وحصل مستوى التنظيم على علامة (2) من اصل (3) بناءً على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وبهذا يمكن القول بان مستوى التنظيم جيد ولكنه لا يؤتقي الى المستوى المتوقع من الاجسام المظلاتية في المجتمع المدني.

5. **العلاقات:** تم تحليلها بناءً على مدى قوة وانتاجية العلاقات ما بين ممثلي المجتمع المدني، مدى فعالية المجتمع المدني من حيث تنظيم الفعاليات والمشاركة في النشاطات والتواصل مع منظمات المجتمع المدني في القضايا التي تهم المجتمع المدني، والتحالفات وائتلافات منظمات المجتمع المدني التي تشارك فيها المؤسسات والعبارة لقطاع تخصص المنظمة وحصلت العلاقات بين منظمات المجتمع المدني على علامة (2.5) من اصل (3) بناءً على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وبهذا يمكن القول بان العلاقات المتمثلة بالائتلافات والتحالفات هي جيدة جداً مقارنة مع مستوى التنظيم.

6. **المصادر:** تم تحليلها بناءً على مدى توفر المصادر الكافية لدى منظمات المجتمع المدني لتحقيق اهدافها، مصادر تمويل المؤسسة، الموارد البشرية، الموارد التقنية والبنية التحتية وحصلت المصادر على علامة (2) من اصل (3) بناءً على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وبهذا يمكن القول بان وضع المصادر جيد ولكنه لا يؤتقي الى المستوى المتوقع حيث اثر موضوع مصادر التمويل سلباً على مؤشر المصادر.

في النتيجة حصلت البنية على معدل علامة (2.25) من اصل (3) وهو معدل جيد جداً كون بنية المجتمع المدني مرت بمراحل تطويرية طويلة ادت الى ارتفاع معدل علامتها ومن هنا يمكن استنتاج والتوصية بالتالي:

- تمثل المشاركة موضوع حساسة، يمكن ان تكون قاتلة لمنظمات العمل الأهلي، وعلى هذه المنظمات وحتى تحافظ على هويتها الاهلية ولا تتحول الى منظمات نخبة لا تنفع إلا نفسها، العمل وبجد على تعزيز

عمق المشاركة الجماهيرية، فتح عضوية هيئاتها المرجعية امام هذه الفئات، تطوير ثقافة الفريق في ادارة المؤسسة وتنفيذ نشاطاتها.

- يمكن للشبكات ان تطور برامج لبناء قدرات المؤسسات في مجال تفعيل المشاركة بما يشمل على التوعية والتدريب، توثيق وتعميم الممارسات الافضل في مجال المشاركة، نقل التجارب بناء الانظمة وأدلة العمل، مراجعة القوانين ومدونة السلوك مع الهيئات المرجعية للمؤسسات وغيره.
- يمثل تنويع مصادر التمويل وزيادة هامش التمويل الذاتي والمحلي في تكوين مالية المؤسسات الاهلية مدخلا امنا لاستمرارية تقديم خدمات المنظمات الأهلية وعلى الشبكات ان تعمل وان تساهم في بناء قدرات المؤسسات، وبشكل خاص المنظمات القاعدية، في مجال تجنيد الدعم الذاتي والمحلي وتحسين جاهزيتها للمسائلة.

البيئة: اشتمل تحليل بيئة المجتمع المدني على (7) مؤشرات وهي:

1. **السياق السياسي والقانوني:** تم التحليل بناء على الوضع السياسي في الدولة وما اثره على المجتمع المدني وانعكاس الواقع السياسي على المؤسسات وعلى تنفيذها لنشاطاتها، اثر النظام الحزبي القائم على عمل المؤسسات، مدى ترسخ حكم القانون في السلطة، مدى ملاحظة الفساد في القطاع العام (الحكومي)، مدى قدرة السلطة على تحقيق اهدافها المعلنة في الخطة الاستراتيجية، مدى انفاق الحكومة على السلطات المحلية وحصل هذا المؤشر على علامة (1.05) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة متدنية جدا وبهذا يمكن القول بان السياق السياسي والقانوني هو عنصر معيق لعمل منظمات المجتمع المدني وسوثر سلبا على مؤشر البيئة المحيطة.
2. **الحريات السياسية والحقوق:** تم التحليل بناء على مدى صيانة الحريات المدنية بالقانون والممارسات، امكانية وصول العامة الى الوثائق الحكومية والمعلومات، ضمان القانون لحرية الصحافة وتطبيق هذا القانون، وحصل هذا المؤشر على علامة (1.33) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة متدنية حيث هنالك حالات لانتهاكات الحريات وعدم توفر قانون يضمن حرية الوصول الى المعلومات.
3. **السياق الاجتماعي- الاقتصادي:** تم التحليل بناء على الوضع الاجتماعي- الاقتصادي في الدولة وما اثره على المجتمع المدني اثر العوامل الاقتصادية الاجتماعية السائدة على عمل منظمات المجتمع المدني وحصل المؤشر على علامة (1) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة متدنية جدا مما يؤكد على الاثر السلبي للوضع الاقتصادي والاجتماعي على عمل منظمات المجتمع الاهلي.
4. **السياق الاجتماعي- الثقافي:** تم التحليل بناء على مدى تاثير المعايير والتصرفات الاجتماعية والثقافية على المجتمع المدني من خلال مدى ثقة افراد المجتمع ببعضهم البعض، مدى وجود تسامح بين افراد المجتمع، والشعور بالروح العامة (الانتماء) بين افراد المجتمع. حصل المؤشر على علامة (2) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهذه علامة عالية مقارنة مع مؤشرات البيئة المختلفة لانتشار معيار ثقافية ايجابية بما يخص عمل المجتمع المدني الفلسطيني.
5. **البيئة القانونية:** تم التحليل بناء على مدى اتاحة البيئة القانونية الحالية لعمل المجتمع المدني والمتمثلة في تسجيل مؤسسات المجتمع المدني، حرية منظمات المجتمع المدني في الانخراط في نشاطات المناصرة والدعم و/ او انتقاد الحكومة، نظام الاعفاء الضريبي التشجيع للأفراد والمؤسسات لاستخدام الخصم الضريبي والقروض في عملية العطاء، وحصل المؤشر على علامة (1.58) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة منخفضة وذلك للقيود الموجودة ضمن ابيئة القانونية للمجتمع المدني.
6. **علاقة المجتمع المدني مع الدولة:** تم التحليل بناء على طبيعة ونوعية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من خلال تمكن المجتمع المدني من التواجد والعمل باستقلالية عن الدولة، حوار الدولة مع المجتمع المدني، ومجال حصول المجتمع المدني على المصادر من الدولة، وحصلت العلاقة مع الدولة على علامة (1.43) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة منخفضة لمحدودية العلاقة ولوجود حالات تحد من عمل منظمات المجتمع المدني من العمل باستقلالية ولمحدودية الحوار وفعاليتها.
7. **علاقة المجتمع المدني مع القطاع الخاص:** تم التحليل بناء على علاقة ونوعية العلاقة بين المجتمع المدني مع القطاع الخاص من خلال نظرة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني، تحمل مؤسسات القطاع الخاص لمسؤولياتها الاجتماعية، حجم الدعم الذي تحصل عليه المؤسسات من مؤسسات القطاع الخاص، وحصل المؤشر على علامة (1.5) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة منخفضة لمحدودية العلاقة والشراكة مع القطاع الخاص ومحدودية الدعم الذي يقدمه للمجتمع المدني.

في النتيجة حصلت البيئة على معدل علامة (1.41) من اصل (3) وهو معدل قليل كون البيئة المحيطة للمجتمع المدني هي بيئة قد تكون معيقة لعمل المجتمع المدني ومن هنا يمكن استنتاج والتوصية بالتالي:

1. تتسم البيئة المحيطة بمنظمات المجتمع المدني، بالتحدي وعدم الاستقرار وبالصعوبة في الكثير من الاحيان مما يستدعي من الشبكات الثلاث الدراسة التفصيلية المعمقة لجوانب هذه البيئة وتطوير التدخلات لمواجهتها لتحسين شروط عمل المنظمات الاهلية والجمعيات الخيرية.
2. يتعرض النظام القيمي المجتمعي لتأثيرات سلبية متعددة، تتمحور حول التضييق على القيم الجماعية مثل قيم الثقة، التسامح، تقبل الآخر، قيم الانتماء المجتمعي، مما يستدعي الانتباه لهذه الظاهرة وتطوير حملات ترويج وتوعية تجاه القيم المجتمعية الحميدة المشجعة على المشاركة والعمل الطوعي.
3. اذا كان من غير الوارد ان تعمل المنظمات الاهلية على جعل الوضع السياسي مستقرا وان توسع هامش الامل، فان بمقدور المظلات الثلاث العمل على تطوير برامج للتدخل مع الاطراف السياسية المجتمعية المختلفة، من أحزاب، نقابات واتحادات لوقف التدهور في المشاركة الجماهيرية والترويج للمشاركة والعمل التطوعي وللقيم المجتمعية التي تعزز روح الانتماء الجماعي.

القيم: اشتمل تحليل القيم التي تقود المجتمع المدني على (7) مؤشرات وهي:

1. **الديموقراطية:** تم التحليل بناءا على ممارسة المجتمع المدني للديموقراطية من خلال تشجيع المؤسسات لفئاتها المستهدفة على ممارسة الديموقراطية، تعزيز الديموقراطية على المستوى المجتمعي، وحصلت الديموقراطية على علامة (2.5) من اصل (3) بناءا على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة عالية نسبيا وذلك لان منظمات المجتمع المدني صرحت بممارستها الديموقراطية وتعزيز انتشارها بالمجتمع الفلسطيني.
2. **الشفافية:** تم التحليل بناءا على ممارسة المجتمع المدني للديموقراطية من خلال مدى انتشار الفساد في المجتمع المدني، مدى اتاحة المؤسسات لحساباتها المالية لاطلاع الجمهور، وعمليات ونشاطات تعزيز شفافية الحاكمة وشفافية المشاركة، وحصلت الشفافية على علامة (1.87) من اصل (3) بناءا على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة منخفضة مقارنة بالديموقراطية وذلك لان منظمات المجتمع المدني التي تتيح معلوماتها للجمهور وانخرطها في نشاطات تعزيز الشفافية محدودة وتجرى في المؤسسات المركزية.
3. **التسامح:** تم التحليل بناءا على مدى ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لقيم التسامح من خلال حقيقة ان المجتمع المدني هو حقبة التسامح، ونشاطات المؤسسات لعمليات تعزيز التسامح على المستوى المجتمعي، حصل التسامح على علامة (2) من اصل (3) بناءا على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة جيدة حيث يبذل المجتمع المدني جهود ملموسة في مجال نشر قيم التسامح وتعزيزها.
4. **اللاعنف:** تم التحليل بناءا على مدى ممارسة المجتمع المدني لقيم اللاعنف وتعزيزه من خلال انتشار معاني اللاعنف، وكيفية تعامل المؤسسات مع مواضيع محاربة العنف وحصل مؤشر اللاعنف على علامة (2) من اصل (3) بناءا على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة جيدة حيث يبذل المجتمع المدني جهود ملموسة في مجال ممارسة ونشر قيم اللاعنف.
5. **المساواة الجندرية:** تم التحليل بناءا على مدى ممارسة المجتمع المدني لقيم المساواة الجندرية وتعزيزها و كيفية تعامل المؤسسات بموضوع التمييز الايجابي لمصلحة المرأة، وحصلت المساواة الجندرية على علامة (2.3) من اصل (3) بناءا على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة جيدة جدا حيث يبذل المجتمع المدني جهود ملموسة في هذا المجال وتحاول دائما العمل على التمييز الايجابي لمصلحة المرأة.
6. **مكافحة الفقر:** تم التحليل بناءا على مدى تعزيز قيم مكافحة المجتمع المدني للفقر من خلال المشاريع والنشاطات التي تقوم بها المؤسسات لمكافحة الفقر وحصلت على علامة (1.8) من اصل (3) بناءا على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة جيدة نسبيا حيث يبذل المجتمع المدني جهود في هذا المجال وتحاول دائما العمل على مكافحة الفقر.
7. **استدامة البيئة:** تم التحليل بناءا على مدى عمل المجتمع المدني للحفاظ على استدامة البيئة من خلال المشاريع والنشاطات التي تقوم بها المؤسسات في هذا المجال وحصلت على علامة (2) من اصل (3) بناءا على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة جيدة جدا حيث يبذل المجتمع المدني جهود في هذا المجال وتحاول دائما العمل على الحفاظ البيئة.

في النتيجة حصلت القيم على معدل علامة (2.07) من اصل (3) وهو معدل جيد كون ان مجموعة من القيم الايجابية تقود المجتمع المدني ومن هنا يمكن استنتاج والتوصية بالتالي:

- عمل المجتمع المدني على تعزيز الديموقراطية والمساواة الجندرية من نشاطاته المختلفة وتواصله المستمر مع المواطنين وكان هذا جليا وتمثل في كثرة النشاطات التي تنفذ من قبل المجتمع المدني في تعزيز قيم الديموقراطية وفي توعية الجمهور حول الموضوع.
- هنالك توجه كبير لدى مؤسسات المجتمع المدني للوصول الى المساواة الجندرية وتبذل جهود كبيرة من قبل المنظمات للوصول الى العدالة الاجتماعية وتعمل ايضا على التشبيك والتعاون مع القطاعات الاخرى الحكومية منها والخاصة على تعزيز المساواة الجندرية.

- نسبة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني قامت بالتوقيع على مدونة السلوك ولكن يجب العمل في هذا السياق على محورين الأول يتمثل في قيام المؤسسات على ادراج بنود المدونة الى الانظمة والسياسات الخاصة وتطبيقها، والثاني بان تقوم الشبكات المظلاتية على مناقشة موضوع مدونة السلوك مع الهيئات المرجعية في المؤسسات والعمل على رفع قدرات المؤسسات في هذا المجال.
- في ما يخص الشفافية والمساءلة فعلى مؤسسات المجتمع المدني العمل على رفع جاهزيتها للمساءلة وبناء قدرات كوادرها على التعامل والتطبيق لمواضيع المسائلة.
- على مؤسسات المجتمع المدني العمل على تعزيز موضوع الشفافية وزيادة عمليات النشر لوضعها المالية والادارية.

الاثار: اشتمل تحليل اثر المجتمع المدني على (5) مؤشرات وهي:

1. **التاثير على السياسات العامة:** تم التحليل بناء على مدى مدى فعالية ونجاح تاثير المجتمع المدني على السياسات العامة من خلال فعالية النشاطات والبرامج التي تقوم بها المؤسسات للتاثير على السياسات العامة، التجارب التي قامت بها المؤسسات للعمل على التاثير على الموازنة العامة، الحفاظ على النزاهة في الشراكة والتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص، وحصلت على علامة (1.25) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة منخفضة نسبيا حيث تجارب المجتمع المدني على التاثير السياسات كانت محدودة ومقتصرة على تجارب معدودة.
2. **الحفاظ على النزاهة في الشراكة والتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص:** تم التحليل بناء على فعالية ونجاح تاثير المجتمع المدني على الحفاظ على النزاهة في الشراكة والتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص وذلك من خلال فعالية ونجاح تاثير المجتمع المدني على الحفاظ على النزاهة في الشراكة والتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص من خلال مشاركة المؤسسات في حملات او نشاطات الرقابة على اداء الحكومة والحفاظ على النزاهة، وعمل المؤسسات في مشاريع شراكة مع القطاع الخاص للحفاظ على النزاهة في شراكتها، وحصلت على علامة (2) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة جيدة جدا حيث ان هنالك تجارب جيدة في هذا السياق.
3. **التجاوب مع المصلحة المجتمعية:** تم التحليل بناء على مدى تجاوب ل المجتمع المدني مع المصالح العامة وذلك من خلال مدى تجاوب المؤسسات مع اولويات الاهتمامات المجتمعية، الثقة مع العامة، وحصلت على علامة (1.5) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة منخفضة نسبيا حيث ان هنالك تجارب جيدة في هذا السياق ولكنها محدودة لضيق المصادر المالية.
4. **تمكين المواطنين:** تم التحليل بناء على فعالية ونجاح المجتمع المدني في تمكين المواطنين خاصة المجموعات المهمشة لتشكيل قراراتهم التي تاتر على حياتهم من خلال البرامج التي تقوم بها المؤسسات لتتقيد وتعليم المجتمع حول القضايا العامة، مدى فعالية ونجاح المؤسسات في: بناء قدرات المواطنين لتنظيم انفسهم وتنظيم وتحديد الموارد والعمل سويا لحل مشكلة عامة، البرامج التي تنفذها المؤسسات في تمكين الفئات المهمشة، البرامج الموجهة لتمكين النساء، البرامج والنشاطات التي تقوم بها المؤسسات وموجهة لبناء راس المال الاجتماعي، فعالية المجتمع المدني في خلق ومساندة التوظيف، وحصلت على علامة (1.75) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة جيدة حيث ان هنالك جهود كبيرة يقوم بها المجتمع المدني في هذا السياق وهذهي الجهود مرهونة بتوفر المصادر المالية.
5. **تلبية الحاجات المجتمعية:** تم التحليل بناء على فعالية ونجاح المجتمع المدني في تلبية الحاجات المجتمعية خاصة للفقراء والمجموعات المهمشة وذلك من خلال الانجازات التي حققتها مؤسسات المجتمع المدني في الضغط على الحكومة لتلبية الاحتياجات المجتمعية الملحة، الخدمات التي قدمتها المؤسسات لتلبية احتياجات مجتمعية ملحة، و تقييم الخدمات مقارنة بخدمات مؤسسات السلطة المقدمة للخدمات في قطاع عمل المؤسسات من حيث النوع والكم، وحصلت على علامة (1.43) من اصل (3) بناء على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها وهي علامة منخفضة حيث ان هنالك جهود المجتمع المدني في هذا السياق ومرهونة بتوفر المصادر المالية.

في النتيجة حصلت القيم على معدل علامة (1.64) من اصل (3) وهو معدل منخفض كون ان الاثر لعمل المجتمع المدني مرتبط بتراكم الجهود وتكامله بين مؤسسات امجتمع المدني ومن هنا يمكن استنتاج والتوصية بالتالي:

- نجحت منظمات المجتمع المدني في الضغط على السلطة السياسية من أجل المصلحة الوطنية العليا في حالات معدودة منها نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما كان لها دور في تشجيع المشاركة السياسية والتأثير في صنع القرار وان كان في كثير من الاحيان ليس بالمستوى المطلوب.
- تمثلت نجاحات المجتمع المدني في تعزيز اثر عمله من خلال قدرة منظمات المجتمع المدني على التجاوب مع الاحتياجات المجتمعية المتمثلة بالرد السريع في عمليات الاغاثة، وفي تنفيذ مشاريع لخلق فرص عمل وتعزيز القدرات للفئات المهمشة والمستهدفة والدعم الاقتصادي، الاجتماعي، التعليمي والصحي لهذه الفئات.

- في نفس الوقت لتعزيز وتراكم اثر عمل منظمات المجتمع المدني يجب العمل على اشراك اكبر للفئات المجتمعية المستهدفة في عمليات تحديد الاحتياجات وفي التخطيط والتنفيذ للنشاطات التي تستهدفهم.
- على منظمات المجتمع المدني العمل على مراجعة السياسات والخطط الوطنية والانطلاق منها والبناء عليها لتعزيز الاثر وتأكيد تراكمه وصولاً الى اثر اكبر في برامج ومشاريعه.
- العمل على زيادة اظهر اثر برامج المجتمع المدني من خلال استعمال وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي والذي قد يتم من خلال الشبكات المظلاتية.